

وعلى هذا ثم لم يرد في قطع الصلاة وذكر الخطبة بتنا ولخطبة الجمعة والعديد من
 والكسوف والاستسقاء التي سبقت أو آيات من القرآن والآيات في الشافعي رحمه الله
 وفي الظاهر صفة الوقتين الطلوع في الاوقات المذكورة يقطع ثم ينقض في ظاهر الزمان
 وفي المصنف الحنفية ان افضل ان يطهرها ويقضيها في وقتها وفي الوقت المذكور
 واسا وعند زفر في الاصل عليه وهو عزله في في الهداية ان الاصل هو في المصنف
 فانه يكون الغايبة وصلوة الجنان وسجدة التذوق في وقت الخطبة وقد صرح في المصنف
 بانها يكون فيه وهو بانها فضل المذبح وهذا يتخالف في ظاهرها في الكفاية وفيما يرى
 فانه في ان والمخارصة في جميع اليها والاولى تأخير الطلوع عن الغاية في وقتها
 وهو قوله بعد طلوع الصبح في الطلوع التي اما عند الطلوع ففعل النفل ايضا مكره
 بل غير جائز كما سبوح الاستسقاء في سنة الصبح وفي المصنف ان التكبير للبيان بعد النسخ
 الى الصلاة وقيل في الطلوع بعد اداء العشاء في اداء المغرب وهذا حديث من المفهوم
 من هذا الكلام بدلالة قوله فقط ان لا يكبر لغوايت وصلوة الجنان وسجدة التذوق
 عند الغروب وقد سبق انها غير جائز عند ذلك فينا قضان وايضا ذكرنا ان يطلع
 جنان تحفر عند الغروب وسجدة تارة وفي عنده مكرهتان فانه يستقيم قوله في الكبر
 فقط بعد اداء العشاء في اداء المغرب وعسا يتاكلون لان لا يعقبه في هذا المعطوف
 او قال ان ما سبق من غير ما جعلها عند الغروب فربما على غيره في حكمها عن هذا البيان
 وان احتسبان ان سجدة التذوق وصلوة الجنان غير مكرهين عند الغروب في كما هو
 واير الحنفية ويحيى ان يعلم ان النفل المكره في كل عصر ولو نفل العشاء كما سبق في
 لو قصد في الرابعة فقام الى الخامسة وقيد بها بالسجدة ضالم اليها سادسة ومن
 هو هل في غير كما ان يبلغ او اسم او اقاو او طهرت في آخر وقتها او وقت الغروب حيث
 يسبق التحريم والظرف متعلق بنسبة الصلاة التي نزلت الغروب في قوله في قوله في المصنف

